كلمة سلطنة عمان

أمام

الدورة العادية التاسعة والخمسين

للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

إلقاء

سعادة الدكتور بدر بن محمد بن زاهر الهنائي

سفير سلطنة عمان ومندوبها الدائم لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

16 سبتمبر 2015م

- **سعـــــادة السفير فيليبو فورميكا (Filippo Formica) رئيس الدورة التاسعة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية**
- **معالي إيكيا أمانو، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية**
- **أصحاب المعالي**
- **أصحاب السعادة**
- **أعضاء الوفود المشاركة**

أود في البداية أن أتقدم إليكم، بإسم وفد بلادي سلطنة عمان وبإسمي الخاص، بخالص التهاني لإنتخابكم رئيساً للدورة التاسعة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أتوجه بالتهاني الصادقة إلى كافة أعضاء مكتب المؤتمر المنتخبين، ونحن لا نشُكُّ في أنكم تمتلكون خبراتٍ وقدراتٍ مميزة لتسيير أعمال مؤتمرنا هذا بحكمة وجدارة للخروج بالقرارات المناسبة والصائبة التي تعالج اهتمامات وانشغالات الدول الأعضاء والتي تلبي متطلبات الوضع الراهن للطاقة النووية، من أمن وأمان وإسهامٍ في دفع عجلة التنمية

المستدامة. وأود أن أؤكد لكم استعداد وفد بلادي لدعم جهودكم والتعاون معكم لإنجاح هذه الدورة.

كما أنه يسعدني أن أرحب بكل من تركمانستان، وبربادوس، وأنتيغوا وباربودا كأعضاء جدد في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مقدماً لها تهانينا الحارة ومؤكداً لها تطلعنا للتعاون معها في مختلف مجالات أعمال ومهام الوكالة.

سعادة الرئيس

إن مؤتمرنا هذا ينعقد بالتزامن مع مؤتمر القمة الذي تعقده الأمم المتحدة بمدينة نيويورك خلال الشهر الجاري لإعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015م والتي تتضمن سبعة عشر هدفاً للتنمية المستدامة تحل محل أهداف الأمم المتحدة الإنمائية الثمانية التي كانت قد وضعت سابقاً للفترة مابين 2000م و 2015م. ولا غرابة أن نجد، من بين الأهداف الجديدة، عدة أهداف قد يُضمن تحققها من خلال استخدام التقنية النووية كما يمكن ملاحظته في البرامج الفنية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك برنامج التعاون التقني.

وأذكر من بين هذه الأهداف ضمان الأمن الغذائي مع تحسين التغذية وإقامة زراعة مستدامة، والتكفل بالصحة البشرية، والتسيير المستدام للموارد المائية، وتعزيز الصناعات المستدامة، ومواجهة التغير المناخي وتأثيراته، والمحافظة على البحار والمحيطات مع استخدامٍ مستدامٍ للموارد البحرية، ومكافحة التصحر.

إن برنامج سلطنة عمان للإستخدامات السلمية للتقنية النووية السلمية يتضمن مشاريع في كل المجالات التي تم ذكرها. وأود أن أُشيد بالدعم الذي تُقدمه الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكل الدول الأعضاء وعلى وجه الخصوص الدعم المقدم إلى بلادي. إن سلطنة عمان تشارك في مشروع الوكالة لتعزيز توفر المياه الذي ساعد وما زال يساعد في سد العجز في البيانات والمعلومات الهيدروجيولوجية. فقد تم أخذ عينات من مياه الأفلاج وخزانات المياه الجوفية وتحليلها في إطار الجهود المبذولة لإعداد أول خريطة على الصعيد الوطني لهيدروجيولوجيا النظائر. كما تم تنظيم دورات تدريبية في السلطنة وخارجها للإرتقاء بقدرات الفنيين في مجال الموارد المائية على جمع وتحليل بيانات النظائر وتصميم شبكات رصد الموارد المائية. إن

الدراسات لا تزال مستمرة لوضع نموذج لخزان سمائل (Samail Catchment) الذي يُعتبر خطوة أولى لدراسة الخزانات المائية الأخرى وتقييم المصادر المائية في الخزانات الجوفية المختلفة، وذلك من أجل الإدارة المستدامة للموارد المائية وتعزيز القدرات الوطنية التحليلية وإدماج هيدرولوجيا النظائر في الدراسات الهيدروجيولوجية الأخرى. وسعياً لتعزيز القدرات الوطنية في هذا المجال فإن سلطنة عمان تتطلع للحصول على النظام الجديد للإثراء الإلكتروليتي للتري تيوم مع البرنامج الحاسوبي الذي طورته الوكالة والذي سوف يقدم للدول الأعضاء خلال عام 2015م، كما ورد في التقرير السنوي للوكالة لعام 2014م.

سعادة الرئيس

إن سلطنة عمان تُولي اهتماماً بالغاً للعناية بصحة مواطنيها وتحسين خدمات القطاع الصحي. فلقد تم خلال هذا العام تشغيل أول مركز للتصوير المقطعي الطبقي بالإنبعاث البوزي تروني مع تصوير مقطعي طبقي حاسوبي (PET/CT) بمستشفى جامعة السلطان

قابوس وإن مركزاً مماثلاً يحتوي كذلك على مُسرّع سيكلوتروني لإنتاج النظائر المشعة المستخدمة في مثل هذا التصوير، يُشيَّدُ حالياً بالمستشفى السلطاني بمسقط وسوف يدخل في طور التشغيل بداية الشهر المقبل. إن سلطنة عمان مهتمة كذلك بالتطورات التقنية في العلاج الإشعاعي وإن دراسات تُجرى حالياً لإنشاء مركز للعلاج بالبروتونات. وبطبيعة الحال، سوف تُراعِي السلطنة إرشادات وتوصيات الوكالة في شأن استخدامات تقنيات ناشئة مثل العلاج بالجسيمات.

إن ضمان الجودة في كل الممارسات الطبية، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بإستخدام مصادر الإشعاع، يبقى أمراً بالغ الأهمية ويحضى بعناية خاصة في برامج الطب الإشعاعي بالسلطنة. لذلك فقد تم إدراج مشروع يتعلق بنُظُم إدارة الجودة في الطب النووي والعلاج والفحص الإشعاعي في برنامج التعاون التقني مع الوكالة للفترة 2016-2017م. وسيتم التأكد من أن تكون كل الممارسات مطابقة للمواصفات والمقاييس المعتمدة دولياً كما هي مدونة في وثائق الوكالة.

سعادة الرئيس

إن الإستخدامات السلمية للطاقة النووية في سلطنة عمان موجهة لضمان الوصول إلى الأهداف المحددة في الخطط الخمسية للتنمية. وقد وقعت السلطنة في عام 2010م مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على إطار البرنامج الوطني للتعاون التقني للفترة 2012-2017م. ويجري العمل حالياً لتحضير إطار البرامج الوطنية للفترة 2018-2025م، وذلك استناداً إلى خطة التنمية الخمسية التاسعة للفترة 2016-2020م وإلى الرؤية المستقبلية 2040م لمختلف القطاعات الإقتصادية والإجتماعية. وبطبيعة الحال، فإن السلطنة ستأخذ بعين الإعتبار أهداف خطة التنمية لما بعد 2015م التي سوف تُقر قريباً على مستوى الأمم المتحدة. ونأمل أن يتم الإتفاق مع الوكالة على هذا الإطار في مطلع السنة القادمة.

سعادة الرئيس

حرصاً من السلطنة على المساهمة في أعمال ومبادرات الوكالة والدول الأعضاء فيها لضمان الأمان النووي والإشعاعي حول العالم،

وتنفيذاً لإلتزاماتها المنبثقة عن انضمامها إلى "اتفاقية الأمان النووي" و"الإتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة" فإن السلطنة قد شاركت هذا العام في اجتماعين هامين عُقدا في إطار هاتين الإتفاقيتين.

إن سلطنة عمان كانت من ضمن الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي التي ساندت وأيدت المبادرة السويسرية لتعديل المادة الثامنة عشر من الإتفاقية. حيث اعتمد المؤتمر الدبلوماسي، الذي انعقد في فيينا بتاريخ 2015/2/9م، ما يُعرف الآن "بإعلان فيينا بشأن الأمان النووي" والمتضمن مبادئ لتنفيذ هدف الإتفاقية المتمثل في منع الحوادث والتخفيف من العواقب الإشعاعية، وذلك دون إدخال أي تعديل على الإتفاقية. إن سلطنة عمان تؤكد من جديد بأن النتائج المأساوية للحوادث النووية تستدعي قيام جميع الجهات المعنية بالطاقة النووية في الدول التي لديها محطات نووية لتوليد الكهرباء في طور التشغيل أو في طور الدراسة والتشييد، بالدخول في تعهدات مُلزمة، بالإضافة إلى الإلتزامات الناجمة عن اتفاقية الأمان النووي الحالية، لتطبيق مبدأ منع وقوع حوادث نووية تمتد آثارها خارج مواقع

المحطات النووية، وفي حالة وقوع مثل تلك الحوادث، تذليل تأثيراتها وتجنب أي تلوث إشعاعي خارجها.

إن "إعلان فيينا" يطلب من الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي الإسترشاد، حسب الإقتضاء، بهذا المبدأ عند تصميم منشآت نووية جديدة وتحديد موقعها وتشييدها. أما فيما يخص المنشآت القائمة، فإن الأطراف المتعاقدة مطالبة فقط بتحديد تحسينات الأمان المطابقة لهذا المبدأ، وفي الوقت نفسه، لتنفيذ التحسينات العملية أو القابلة للتحقيق على نحوٍ معقول.

وبالرغم من عدم وجود أي صك دولي ملزم حالياً، تحث سلطنة عمان كل الجهات المعنية والهيئات الرقابية النووية عبر العالم على تطبيق هذا المبدأ، بدون أي تأخير، على المنشآت النووية **الجديدة** وكذلك **القائمة**. وهذا سوف يزيد من ثقة عامة الناس بسلامة استخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء وتحلية المياه. كما سوف يسمح ذلك بتفادي الكوارث والأضرار التي يمكن أن تمس الإنسان والبيئة خارج المنشأة النووية عند وقوع حادث نووي.

سعادة الرئيس

شاركت سلطنة عُمان **لأول مرة** في الإجتماع الإستعراضي للأطراف المتعاقدة في "الإتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة" والذي انعقد بفيينا خلال الفترة من 11-2015/5/22م. وقدّمت السلطنة، وفي الوقت المحدد، أول تقريرٍ لها. كما قدمت عرضاً خلال الإجتماع وذلك وفقاً للإرشادات المتفق عليها. وكانت السلطنة قد قامت بمراجعة البنية الأساسية للتصرف الآمن للنفايات المشعة وحدّدت النواقص الموجودة فيها والإجراءات التي لابد من القيام بها لكي تصبح اللوائح الرقابية بشأن أمان التصرف في النفايات المشعة متطابقة مع مقاييس الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما تضمن عرضها خطة عمل لسد كلِّ ثغراتِ البنية الأساسية وذلك بالتعاون مع الوكالة ومع بعض الدول المتقدمة في هذا المجال.

وفي هذا الإطار لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر للوكالة الدولية للطاقة الذرية على مساعدتها للسلطنة، ضمن مشروع التعاون التقني، على وضع خطة وطنية للتأهب والتصدي للطوارئ النووية والإشعاعية

مُطابقة لمقاييس الوكالة. إن العمل قائم لوضع استراتيجية وخارطة طريق لتنفيذ هذه الخطة بمساعدة خبراء ومركز الوكالة للحوادث والطوارئ.

سعادة الرئيس

إن مؤتمرنا هذا يصادف الذكرى السبعين لإلقاء قنبلتين نوويتين على كل من هيروشيما وناكازاكي اليابانيتين. وقد شاهدنا مدى الدمار والخراب والخسائر الهائلة في الأرواح والممتلكات الذي سبّبه استخدام تلك الأسلحة النووية، مما يجعلنا أكثر إصراراً للسعي بكل جد وحزم لجعل عالمِنا خال من الأسلحة النووية وبعيداً عن التهديد باستخدام هذه الأسلحة الفتاكة أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل. إن المؤتمرات الثلاثة التي عقدت في كل من أوسلو (Oslo) في مارس 2013م ونايارت (Nayarit) في فبراير 2014م، ومؤخراً في فيينا في ديسمبر 2014م قد برهنت على الإهتمام البالغ الذي تُولِيه الدول التي لا تملك أي سلاح نووي بالتأثيرات الإنسانية للأسلحة النووية. إن سلطنة عمان تشاطر هذه الدول قلقها إزاء العواقب الكارثية لأي

استخدام للسلاح النووي، وتؤيِّدُ التعهد الذي قُدم في مؤتمر فيينا وسوف تسعى بالتعاون مع كل الدول الأخرى، لتحقيق هدف نزعٍ شاملٍ للسلاح النووي.

سعادة الرئيس

إن خيبة أملنا كانت كبيرة عندما انتهى مؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2015م دون التوصل إلى توافق حول الوثيقة النهائية لهذا المؤتمر. إن مراجعة بنود المعاهدة التي قامت بها الأطراف المتعاهدة قد بينت أن هذه المعاهدة لا تزال تواجه تحديات في تنفيذ مبادئها والوصول إلى الغايات التي جاءت من أجلها، ألا وهي نزع السلاح، وعدم انتشار الأسلحة النووية واستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية محضة.

إن سلطنة عمان تُرحِّبُ بالإتفاق الذي توصلت إليه الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومجموعة الدول (5+1) على خطة العمل المشتركة الشاملة (Joint Comprehensive Action Plan) حول البرنامج النووي الإيراني ونأمل أن تُحل كل المشاكل العالقة بين

الدول بالحوار والطرق السلمية. إلا أننا نلاحظ أن أمن منطقة الشرق الأوسط يبقى مهدداً ما لم تنضم كافة دول المنطقة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتزمت بها. وهناك دولة واحدة فقط في المنطقة وهي إسرائيل التي لم تنضم حتى يومنا هذا إلى المعاهدة المذكورة وما زالت تتبنى موقفاً يشوبه اللبس والغموض في امتلاكها لأسلحة نووية. فبإنضمام فلسطين كدولة طرف في هذه المعاهدة، أصبحت كل الدول العربية أطرافاً في المعاهدة.

وعليه، فإننا نطالب إسرائيل بالإنضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها النووية لإتفاقية الضمانات الشاملة للوكالة. وبالرغم من مضي حوالي عشرين عاماً منذ اعتراف المؤتمر الإستعراضي لعام 1995م بخطورة الوضع في الشرق الأوسط وشدّد على أهمية الإضطلاع بعملية تؤدي إلى تنفيذ قرارها المتعلق بالشرق الأوسط على نحو تام، إلا أنه لا يوجد أي مؤشر على تنفيذ ذلك القرار في المدى المنظور.

وفي الختام، أود سعادة الرئيس أن أُعرب لكم عن أملنا في أن يتوصّل هذا المؤتمر، تحت رعايتكم، إلى قرارات تخدم تقدّم الإنسانية

وازدهار شعوبها ونمو اقتصاداتها، وتضمن الأمن والأمان النوويين والإستقرار لكل دول العالم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

- إنتهى -